

غسان العياش

رغم اليأس القاتل الذي ينتابنا ويتحكّم بتوقعاتنا ونظرتنا للأمر، يجب الإقرار بأن لبنان بلدٌ عظيم، بل ربّما هو أعظم بلد في العالم. بعد عقود من الأزمات والحروب والنزاعات المحلية والخارجية وقع لبنان وهو ينزف على قارعة الطريق. بقي ينزف سنة كاملة والسلطة تتفرّج عليه ولا تقدّم له ولو مساعدة بسيطة لكي يبقى على قيد الحياة. ومع ذلك فالبلد ما زال ينبض ولا يسلم الروح، ويندر أن نجد بلداً آخر يستطيع أن يصارع الموت في مثل هذه الظروف وفي ظل سلطة مستقبلية من ضميرها ومسؤولياتها.

الأمل الوحيد الآن هو تشكيل حكومة جديدة مسلّحة بالمشروع الفرنسي لإنقاذ لبنان. إلا أن تشكيل الحكومة ليس هدفاً في ذاته ولا هو الغاية القصوى التي يطمح إليها لبنان وأصدقاء لبنان. بل الغاية هي استيلاء حكومة قادرة على فرض الإصلاح الذي طال انتظاره، للحدّ من الفقر ووقف انهيار الدولة ولجم الأزمة المالية وإعادة الحياة إلى النظام الاقتصادي والمصرفي من جديد. الهدف هو إعادة بناء الجسور المدمّرة مع النظام المالي العالمي وتمكين البلاد من استيراد السلع الحيوية أو العادية من الخارج. الهدف هو حماية الحق الطبيعي للمودعين باستعادة أموالهم التي تبخر الجزء الأكبر منها بفضل السياسات المغامرة والرعناء.

لذلك فإن مشروع الرئيس ماكرون لحلّ الأزمة لم يقف عند حدود تأليف "حكومة مهمّة"، بل حدّد إطاراً واسعاً "للمهمّة"، يبدأ بالتصدّي لجائحة كوفيد ومعالجة نتائج انفجار المرفأ وصولاً إلى البرنامج الإصلاحية الشامل واستئناف الحوار مع صندوق النقد الدولي ومعالجة معضلة الكهرباء والفساد والتهرب وإصلاح المالية العامّة.

تماماً كما قال سعد الحريري، هو ليس مسؤولاً عن كل الأزمات المتراكمة التي سبّبت الأزمة. ولكن في عودته إحياء لدور الطبقة التي راكمت المشاكل وقادت إلى الانهيار. وهو لا يستطيع أن يعود متجاهلاً ما جرى ويغضّ الطرف عن الثورة ومطالبها وشعاراتها. الحدّ الأدنى المطلوب هو تقديم جردة نقدية صريحة وقاسية للمرحلة السابقة، على الأقلّ منذ انتقاله إلى القيادة السياسية قبل عقد ونصف العقد.

قدّم الرئيس الحريري استقالة حكومته الأخيرة تحت وطأة الثورة وشعاراتها الهادئة. والمصالحة مع الثوار التي تبرّر عودته تقتضي قول الحقيقة الكاملة عن الكارثة الاقتصادية والمصرفية التي حلّت بالبلاد.

ثم ماذا يفيد لبنان وشعبه المرهق إذا نجح تأليف الحكومة وفشل الإصلاح؟

عند التدقيق في عمق المشكلة اللبنانية الراهنة وفي صلب المهمة المناطة بالحكومة، وفقاً للمشروع الفرنسي، يبدو الإصلاح المالي هو جوهر المشكلة وجوهر الإصلاح.

فالعجز المالي للدولة الذي بلغ أكثر من 80 مليار دولار منذ سنة 1992 هو السبب الأوّل لكل المشاكل التي يعيشها لبنان، وكل الأسباب الأخرى تأتي في المقام الثاني.

إن فشل الإصلاح المالي هو أمر محتمل، بل شديد الاحتمال، لأن الدولة لم تقنعنا قبل الآن بأنها تملك العزيمة والإرادة لفرض الإصلاح، ناهيك عن مواقف القوى الأساسية، أو الهامشية، التي تشكل عقبة في وجه الإصلاح المالي.

حزب الله هو أقوى مكوّنات السلطة، ولا يكفي أن يوافق على تشكيل حكومة برئاسة الحريري لكي تنجح الحكومة، ولا أن يمنح "الثنائي الشيعي" حكومة الحريري الثقة، بل العبرة في قبول الحزب بالتدابير المؤلمة اجتماعياً والتي رفضها حتى الآن.

العقّدة هي في استعداد الحزب للتنازل عن الشعارات التي ثابر على الالتزام بها والتي ساهم من خلالها، مع سواه، في إحباط العديد من المحاولات السابقة لوقف الخلل في موازنة الدولة.

بالنسبة إلى حزب الله، كل تدبير مالي غير اجتماعي ممنوع، بل حرام. فهو يرفض المساس بالرواتب ومعاشات التقاعد أو زيادة الضرائب على الاستهلاك، ناهيك عن تحفّظ الحزب المبدئي على الخصخصة والتعاون مع صندوق النقد الدولي.

من الصعب بمكان أن يتراجع "حزب الله" فيجيز تمرير هذه "الممنوعات"، التي بدونها يستحيل الإصلاح. فإذا كانت الحكومة المقبلة مضطرة للخضوع لهذه الشروط، من الأفضل للرئيس الحريري أن يمتنع عن تأليفها منذ الآن.

موقف "حزب الله" من الإصلاحات المطلوبة هو عنصر واحد من العناصر العديدة التي قد تؤدّي إلى فشل المبادرة الفرنسية وإحباط الإصلاح. ولكنه أقوى العناصر التي قد تهدّد التجربة، لأن الحزب هو الأقوى على الساحة.